



العولمة وسيادة الدولة في ظل القانون الدولي العام.

”تحليل الآليات والآثار واستراتيجيات مواجهتها“.

جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد / قسم العلوم السياسية

A.ahmed@zu.edu.ly

أ. زبيدة محمد مراد أ. حسام الدين مصطفى جموم

قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية

تاريخ الاستلام: 2025/8/15 - تاريخ المراجعة: 2025/9/11 - تاريخ القبول: 2025/9/17 - تاريخ للنشر: 2025/9/23

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع العولمة وسيادة الدولة في القانون الدولي العام " تحليل الآليات والآثار واستراتيجيات المواجهة ", حيث يستعرض الاطار المفاهيمي للعولمة والسيادة موضحاً التفاوت في تعريف العولمة والسيادة ما بين الفقهاء والمختصين، كما يحلل البحث الآليات التي تعتمد عليها العولمة في التأثير على سيادة الدولة، ويستعرض الآثار المتعددة (السياسية ، والاقتصادية ، والأمنية ، والثقافية) التي تترتب على هذه الآليات، بالإضافة إلى ذلك يناقش البحث مستقبل السيادة في ظل العولمة، مع تسليط الضوء على ضرورة التكيف الاستراتيجي للدول لمواجهة تحديات العولمة، وفي الختام يهدف البحث إلى تقديم توصيات تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية في إطار العولمة.

الكلمات المفتاحية:

العولمة ، السيادة الوطنية، القانون الدولي العام، أبعاد العولمة ، التأثيرات العالمية، الاستراتيجيات الدولية.

Abstract

This research addresses the topic of Globalization and State Sovereignty in Public International Law: An Analysis of Mechanisms, Impacts, and Confrontation Strategies.

It presents the conceptual framework of globalization and sovereignty, highlighting the variations in their definitions among jurists and scholars. The study analyzes the mechanisms through which globalization affects state sovereignty and examines the multidimensional impacts—political, economic, security, and cultural—resulting from these mechanisms.

Furthermore, the research discusses the future of sovereignty in the era of globalization, emphasizing the necessity for states to strategically adapt to the challenges posed by globalization.

Finally, the study aims to provide recommendations that contribute to strengthening national sovereignty within the framework of globalization.

Keywords:

Globalization, National Sovereignty, Public International Law, Dimensions of Globalization, Global Impacts, International Strategies.

المقدمة:

في العصر الحالي أصبحت العولمة ظاهرة بارزة تؤثر في جميع جوانب الحياة، فهذه الظاهرة التي بدأت ملامحها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أصبحت تفرض تأثيراتها السريعة والشاملة على السياسات والاقتصاد والثقافة والأمن في مختلف انحاء العالم، خاصة في الدول النامية، ويتم هذا التأثير من خلال اليات متعددة نذكر منها مكافحة الإرهاب، والتدخل لدواعي إنسانية، بالإضافة إلى الشركات العالمية، ونشر الديمقراطية، فهذه الاليات اثرت بشكل كبير على مفهوم السيادة الوطنية، حيث أصبحت الدول تواجه تحديات تتعلق بحماية استقلالها في ظل هذه المؤثرات المتنوعة، وبناء عليه يجب على الدول أن تتبع العديد من الاستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات للحفاظ على سيادتها الوطنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في فهم كيفية تأثير العولمة على السيادة الوطنية، وما إذا كانت هذه التأثيرات تشكل تهديد أم فرصة للتطور، إذا أن فهم هذا التأثير يساعد في تحديد كيفية تفاعل الدول مع التحديات العالمية والضغط الخارجية، مما يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة تساعد الدول على الحفاظ على سيادتها واستقلالها في ظل التغيرات المستمرة.

إشكالية الدراسة:

الإشكالية الرئيسية للبحث تتمحور حول ما هو تأثير العولمة على سيادة الدولة في القانون الدولي العام؟

وفي ضوء هذه الإشكالية تطرح الأسئلة التالية:

- 1 - ما هي أبعاد العولمة وكيفية تحقيقها؟
- 2 - ما هي استراتيجيات الدول لمواجهة تداعيات العولمة؟
- 3 - ما هو مستقبل سيادة الدولة في ظل العولمة؟

أهداف الدراسة:

1. توضيح الاطار المفاهيمي للعولمة والسيادة من خلال استعراض التعريفات والخصائص والابعاد المرتبطة بهما.
2. تحليل الاليات التي تعتمد عليها العولمة في اختراق سيادة الدولة , مع بيان الاثار السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية المترتبة عليها.

3. دراسة استراتيجيات الدول في مواجهة اثار العولمة , وكيفية التوفيق ما بين متطلبات الانفتاح العالمي والمحافظة على السيادة الوطنية.

4. مناقشة مستقبل السيادة الوطنية في ظل العولمة واستعراض الاتجاهات الفكرية المختلفة حول مرونة السيادة واستمرارها.

منهج الدراسة:

سوف نقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم جمع وتحليل البيانات من مصادر مختلفة، بهدف تقديم رؤية شاملة ومعقدة حول تأثير العولمة على سيادة الدولة , كما سيمكننا هذا المنهج من تحليل العلاقة ما بين المفاهيم المختلفة، وتقديم توصيات قائمة على الأدلة.

فرضيات البحث:

1. أليات العولمة تؤثر بشكل مباشر على سيادة الدولة من خلال تقليص بعض مظاهرها التقليدية، خصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

2. قدرة الدولة على مواجهة تحديات العولمة تعتمد على تبني استراتيجيات فعالة، توازن ما بين الانفتاح العالمي والحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية.

3. السيادة الوطنية لم تختفي في ظل العولمة، وإنما أصبحت أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المتغيرات الدولية.

الدراسات السابقة:

1. نواف مصطفى الزيديين، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية , المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 2، 2019م.

2. إياد رشيد محمد الكريم، العولمة وتداعياتها على سيادة الدولة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2014م.

3. رفيف طلال خالد، العولمة ومبدأ السيادة في ظل القانون الدولي العام، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية، العدد 40، 2024م.

4. أحمد إسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2021م.

5. تامر عبدالغني سبعاينة، الدولة والسيادة في ظل العولمة، فلسطين، 2019م.

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن القول إن دراستنا تضيف معرفة جديدة من خلال تقديم تحليل شامل ومتكامل لتأثير العولمة على سيادة الدولة، فالبحث لا يقتصر فقط على دراسة تأثير العولمة في مجال جغرافي

معين أو بعد واحد، بل يقدم فهما أعمق من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والسياسية الأمنية والثقافية ، ومن خلال هذا النهج المتكامل يوفر البحث توصيات واستراتيجيات عملية تهدف إلى تمكين الدول من التكيف مع العولمة مع الحفاظ على سيادتها.

تقسيمات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وفحص فرضيات البحث ثم الاعتماد على التقسيمات التالية:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للعولمة وسيادة الدولة.

المطلب الأول: ماهية العولمة.

المطلب الثاني: ماهية السيادة.

المبحث الثاني: اليات العولمة وتأثيرها على سيادة الدولة " استراتيجيات المواجهة ومستقبل السيادة في ظل العولمة ".

المطلب الأول: انعكاسات اليات العولمة على سيادة الدولة.

المطلب الثاني: استراتيجيات الدولة لمواجهة اثار العولمة على سيادتها.

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للعولمة وسيادة الدولة

تعتبر العولمة من الظواهر المعاصرة التي أثرت بشكل عميق على مختلف جوانب الحياة في العصر الحديث، فهي عملية تزايد الترابط والتكامل بين دول العالم مدفوعة بتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصالات وتحرير التجارة ، فمن خلال هذه العمليات أصبحت الحدود ما بين الدول أكثر مرونة، مما أوجد تحديات جديدة للسيادة الوطنية.

من جهة أخرى تظل السيادة الوطنية أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي، حيث تعبر عن حق الدولة في سلطتها الكاملة داخل حدودها دون تدخل خارجي، وبناءً على ما تقدم سوف نتناول في هذا المبحث دراسة مفصلة لمفهوم العولمة وخصائصها وابعادها، بالإضافة إلى تحليل مفهوم السيادة الوطنية وخصائصها ومظاهرها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول/ ماهية العولمة.

تعتبر العولمة من أكثر الظواهر التي تميّز بها العصر الحديث، حيث كان لها تأثير كبير على النظام العالمي والعلاقات الدولية ، ولفهم موضوع تأثير العولمة على سيادة الدولة بشكل عميق لابد من الانطلاق من تحديد

مفهوم العولمة وخصائصها بدقة، والتعرف على أبعادها المتعددة، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية.

فبدراسة هذه الأبعاد يمكن لنا تصور حجم التعقيد والتداخلات التي تفرضها العولمة على سيادة الدولة ، وتصور كيفية تعامل الدول مع هذه الظاهرة العالمية المتسارعة، وبناء على ذلك سوف تتناول دراسة هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول/ تعريف العولمة وخصائصها:

أولاً - تعريف العولمة:

1. العولمة لغة:

يرى البعض إن العولمة مشتقة من الفعل "عولم" على صيغة فاعل، واستخدام هذا الاشتقاق يرى البعض إن العولمة مشتقة من الفعل "عولم" على صيغة فاعل، واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل ، أي إن العولمة تحتاج لمن يعمها على العالم.¹

ويقال فوعل الشيء ، أي جعل له فاعلية وتأثيراً، فلفظة العولمة لغة هي من المصادر القياسية في اللغة العربية، وبالتالي هي مصطلح سليم النحت والتركيب، والعولمة لغوياً هي تعميم الشيء إلى أبعد حد ممكن، وتطبيقه عالمياً على أوسع نطاق، أو هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله .2

2. تعدد تعريفات العولمة:

عند التعمق في الآراء المختلفة والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات والمقالات التي تناقش العولمة، يواجه القاري تنوعاً واسعاً في الآراء والأفكار، حيث تتباين وجهات النظر وتختلف الآراء حولها، فقد يجد المرء نفسه في مواجهة تباين الآراء ما بين مؤيدين للعولمة يدافعون عن مبادئها، ومعارضين يرون في العولمة تهديداً لقيمهم ومصالحهم، فهذا التنوع في الآراء يعكس التحديات الجديدة التي يطرحها مفهوم العولمة، مما يجعل من الصعب صياغة تعريف شامل ودقيق لها ، لذلك من الضروري النظر إلى تطورات العولمة التاريخية، والقوى التي شكلتها لفهم تأثيرها العميق على المجتمع الانساني.¹

وبالتعرض للتعريفات التي تناولت العولمة نجد أبرزها تعريف نيل بأنها " نمو المبادلات الدولية بحيث أن المؤسسات لم تعد تتنافس داخل التراب الوطني الواحد، ولكن في كافة أنحاء العالم، وأن العلاقات الطبيعية والمنافسة العالمية قد تغيرت، وأصبحت الشركات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة بهدف توزيع أنشطتها التجارية"².

وعرفها الكاتب الفرنسي دلقوس بأنها " تبادل شامل واجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي القرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس والأماكن، وملغية للمسافات، ومقدمة المعارف دون قيود"³.

أما المسييري فعرف العولمة على أنها " العولمة التي تجعل الغرب هو المركز، وتجعل الإنسان الأبيض هو صاحب المشروع الحضاري الوحيد الجدير بالاحترام والبقاء"⁴.

أما عبدالصور شاهين فيرى العولمة بأنها " جريمة أو مؤامرة تقضي على الخصوصيات التي تميز الشعوب وهي أولاً وأخيراً قدر مفروض على المغلوبين لمصلحة الغالبين"⁵.

في حين عرفها عبدالعزيز جلال على أنها " بذرة تقدم وتحمل بذرة ظلم فيما بين الدول وداخل الدول في الوقت نفسه"⁶.

هذا وقد عرف الدكتور إسماعيل صبري العولمة بأنها " التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو الدولة المعنية، دون الحاجة إلى إجراءات حكومية"⁷

ونستنتج مما سبق أن مفهوم العولمة يختلف بحسب السياق الذي يتم من خلاله النظر للعولمة سواء كان من منظور اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي أو أممي ، وكذلك يختلف تعريف العولمة ما بين المؤيدين لها والمعارضين لوجودها.

ثانياً - خصائص العولمة:

تتمثل أهم خصائص العولمة فيما يلي⁸:

1. نحو سوق عالمي.
2. تزايد دور أكبر للمنظمات العالمية.
3. الاعتماد الاقتصادي المتبادل ما بين الدول.
4. زيادة انتشار البطالة.
5. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.
6. تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة.
7. تقليص درجة سيادة الدولة القومية ، واضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.

الفرع الثاني - أبعاد العولمة:

العولمة ليست مجرد مفهوم واحد أو ظاهرة أحادية الجانب، بل هي مجموعة من الأبعاد المتعددة التي تتداخل مع بعضها وتشكل الواقع الدولي المعاصر، فالعولمة بكونها أيديولوجية ذات أبعاد شمولية لم تبق في حيز البناء النظري والفكري، وإنما كانت لها أبعاد تخدم سماتها المعقدة من أهمها:

أولاً - البعد الاقتصادي:

إن البعد الاقتصادي للعولمة كان دائماً من أهم الجوانب التي اعتمدتها الدول الرأسمالية الغربية منذ فترة طويلة، ولا يزال يشكل أحد الركائز الأساسية والأكثر فعالية في تعزيز العولمة⁹.

ويمكن رصد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية فيما يلي¹⁰:

1 - إنشاء سوق عالمية شاملة تتقابل فيها الاقتصاديات الإقليمية والدولية، إذ يلاحظ في هذا الشأن تقليص دور الحكومات في إدارة الاقتصاد المحلي، وأيضاً تقليص برامج الرفاه الاجتماعي، أما على الصعيد الدولي فتشمل العولمة الاقتصادية تخفيض الحواجز الجمركية، وفتح الأسواق المالية، إلى جانب التخفيف من القيود على الاستثمار الأجنبي، وتقديم حوافز جديدة لجذب هذا الاستثمار.

2 - يعد تدفق الاستثمارات الأجنبية أحد أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، فقد أصبح هذا التدفق يتركز بشكل رئيسي في الدول الصناعية المتقدمة، بالإضافة إلى عدد محدود من الاقتصاديات النامية التي تشهد نمواً سريعاً.

3 - تعزيز دور المراكز المالية الدولية، فتزايد دور الأخيرة في تحفيز تداول الأوراق المالية في البورصات، وتوجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات غير الإنتاجية، يعكس التأثير المتزايد للعولمة على الأسواق المالية العالمية.

4 - تلعب المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، واتفاقيات الغات، ومنظمة التجارة العالمية، دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي من خلال تقديم الارشادات المالية، وتنظيم التجارة الدولية، مما يساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي.

ثانياً - البعد السياسي:

يقصد بالعولمة السياسية نشر النظام الديمقراطي وتطبيق النموذج الغربي للحكم عبر الأخذ بالتعددية السياسية، وإفساح المجال للمشاركة الشعبية، من خلال نظام الانتخاب لجميع مؤسسات المجتمع المدني من برلمان، وبلديات، ومؤسسات...، وإفساح المجال أمام حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان، ولكي يطبق النظام

الديمقراطي الغربي تطالب قوى العولمة بتطبيق واتخاذ النظام السياسي الغربي نمطا للحكم، ويمثل عدم تطبيقه تعديا على حقوق الانسان داخل إطار الدولة بشكل عام¹¹.

هذا ويمكن تحليل اتجاهات العولمة السياسية فيما يلي¹².

1. يعتبر النظام السياسي للعولمة كيان يتجاوز الحدود الوطنية للدول، حيث يتم تجاوزه ليس فقط من خلال التقنيات الحديثة في الاتصال والاعلام، بل أيضاً عبر فرض أنماط محددة من الأنظمة الديمقراطية.

2. تجسد العولمة ظاهرة تجمع ما بين التفكير والتجميع وإعادة الترتيب، مما يسهم في إعادة تشكيل النظام العالمي وتزعمه.

3. تقوم العولمة على فرض نظام سياسي يتضمن آليات المراقبة والسيطرة على الشؤون السياسية الداخلية والخارجية للدول من خلال قضايا مثل التدخل الإنساني.

4. يعكس إعادة الهيكلة السياسية في العديد من دول العالم محاولة لتحقيق توافق مع النظم السياسية الغربية.

ثالثاً - البعد الثقافي للعولمة:

لا يمكن لاي جانب من جوانب الحياة أن ينجو من تأثير العولمة، فهي تمتد كما اسلفنا سابقاً لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسية إضافة للثقافية، فعلى الصعيد الثقافي تتجلى آثار العولمة في محاولة فرض ثقافة موحدة على مستوى العالم، وهو ما يؤدي أحياناً إلى تهيمش أو إضعاف الثقافات الوطنية والمحلية، فالعولمة الثقافية تتضمن نقل أنماط التفكير والسلوك والقيم، بالإضافة إلى الأساليب التعليمية والفنية والإعلامية من ثقافة إلى أخرى، مما يمثل تحدياً حقيقياً للحفاظ على التنوع الثقافي بين الأمم والشعوب، ومن هذا المنطلق تسعى الدول القوية اقتصادياً وسياسياً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميم ثقافتها على نطاق عالمي، مستغلة في ذلك تفوقها في وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك شبكات المعلومات الدولية والفضائيات والاقمار الصناعية والانترنت، مما يترتب على ذلك تأثير كبير على المجتمعات الأخرى من خلال نشر نماذج الاستهلاك وأساليب الحياة الأمريكية، وبالتالي محاولة فرض قيمها وأفكارها على الآخرين¹³.

ومما سبق يمكن القول أن العولمة الثقافية تعمل على إضعاف الهويات الثقافية الوطنية عبر ما يعرف بالتدوين الثقافي أو الهيمنة الثقافية، حيث يتم استبدال أو تهيمش القيم والعادات المحلية لصالح ثقافة استهلاكية عالمية موحدة، وفي هذا السياق تصبح العولمة أداة لنقل الثقافة الأمريكية وتعزيز انتشار الرأسمالية الاستهلاكية، من خلال استغلال التكنولوجيا الحديثة لزيادة الوصول إلى الجماهير على مستوى عالمي، مما يجعل الثقافة الاستهلاكية الأمريكية جزءاً من الحياة اليومية لمختلف الشعوب¹⁴.

المطلب الثاني: ماهية السيادة.

تعد السيادة من المفاهيم الجوهرية والاساسية في القانون الدولي العام، كونها تمثل الأساس القانوني والسياسي الذي يقوم عليه النظام الدولي الحديث، إذ ترتبط السيادة بصفة الاستقلال التام للدولة، والسلطة العليا التي تتمتع بها على إقليمها، وتنظيم شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل خارجي، فالسيادة بهذا المفهوم تشكل صلب

العلاقات ما بين الدول، ويؤطر مفهوم الدولة كوحدة مستقلة ذات شخصية قانونية دولية، إلا أنه مع تطور العلاقات الدولية وظهور ظاهرة العولمة باتت السيادة تواجه تحديات غير مسبقة، مما جعل دراسة هذا المفهوم ضرورية لفهم مدى ملاءمته للأوضاع المعاصرة، وبناءً عليه سوف يتم دراسة ماهية السيادة على النحو التالي:

الفرع الأول / تحديد مفهوم السيادة:

سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم التعريفات وذلك على النحو التالي:

أولاً - التعريف اللغوي للسيادة:

يدور المفهوم اللغوي لمبدأ السيادة في معظم اللغات الحية الكبرى، وبخاصة اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والإيطالية حول معاني السلطة والسلطات والشرف والسمو والريادة¹⁵.

فلفظ السيد يطلق على الممالك والشريف والفاضل والكريم والزوج والرئيس والمقدم، وأصل الكلمة من ساد يسود، وساد قومه يسدوهم يعني انهم سيدهم، وجاء في المعجم الوجيز في باب ساد وساد قومه أو غيرهم: صار سيدهم، وسيد فلانا جعله سيدا، أو يقال: سوده عليهم¹⁶.

ثانياً - المعنى الاصطلاحي للسيادة:

سنتطرق في هذا السياق إلى تعريف مفهوم السيادة من طرف مجموعة الفقهاء الغربيين وفقهاء عرب، وأيضاً تعريفها ضمن قاموس القانون الدولي، والموسوعة السياسية.

1- تعريف الفقه الغربي للسيادة:

يعرفها الفقيه الفرنسي "دوجي" بأنها: "سلطة الدولة الامرة، وهي إرادة الامة المنتظمة في الدولة، وهي الحق في إعطاء الأوامر غير المشروطة لجميع الافراد في إقليم الدولة"¹⁷.

ويعرف جون بودان السيادة بأنها "السلطة العليا فوق المواطنين والراعايا والتي لا تتقيد بقانون"¹⁸، أما "ارسطو" فعرفها بأنها "السلطة العليا في الدولة"¹⁹.

2- تعريف الفقه العربي:

من بين الفقهاء العرب نذكر منهم ما يلي:

عرفها "العناني" على أنها "السلطة الدولية العليا على اقليمها ورعاياها، والاستقلال عن أي سلطة أجنبية، أي للدولة السلطة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولها حرية تبادل العلاقات"²⁰.

ويذهب الدكتور " محمد طلعت الغنيمي " إلى اعتبار السيادة بأنها: " حق الدولة في أن تأتي ما ترى من تصرفات وبأن يترك القانون الدولي لها حرية إيتانها في سبيل الدفاع عن كيانها وحفظ بقائها، وأضاف بأن السيادة حق مطلق إلا إذا قام الدليل على تقييده"²¹.

في حين عرفها " مصطفى أبو زيد فهمي " بأنها: السلطة الأصلية التي تتبع سائر السلطات الأخرى منها، وهي لا تتبع من أي منها لأنها الاصل"²².

3 - تعريف السيادة في القانون الدولي العام:

يعرف القانون الدولي السيادة بأنها " تلك السلطة العليا غير المجزأة التي تمتلكها الدولة لسن قوانينها وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات والحوادث ضمن حدودها"²³.

في حين عرف ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية منه الفقرة الأولى على أنه: "تقوم الهيئة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"²⁴.

هذا وقد أشارت محكمة العدل الدولية في قضية كورفو عام 1949م إلى أن "السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساساً جوهرياً من أسس العلاقات الدولية"²⁵.

4 - التعريف السياسي للسيادة:

عرفت السيادة سياسياً على أنها: "السلطة العليا التي لا تعلو عليها سلطة وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عدها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز القوانين والتشريعات، والجهة الوحيدة لوسائل القوة، ولها حق استخدامها لتطبيق القانون"²⁶.

وأخيراً يمكننا القول أن السيادة هي تعبير عن قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ضمن أرضيتها، فضلاً عن استقلالها عن السلطة الخارجية والالتزام بالأحكام الدولية الملزمة لها.

الفرع الثاني / خصائص السيادة ومظاهرها:

السيادة كما درسنا سابقاً تعتبر أحد الركائز الأساسية في القانون الدولي، حيث تشير إلى قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها بشكل مستقل داخل حدودها، دون تدخل أي جهة خارجية، فالسيادة تعبر عن الاستقلالية الكاملة للدولة في اتخاذ قراراتها الداخلية والخارجية، ويشمل هذا المفهوم عدة خصائص ومظاهر، وبناءً عليه في هذا الفرع سنتناول أولاً دراسة خصائص السيادة، وثانياً مظاهرها، وذلك على النحو التالي:

أولاً - خصائص السيادة:

تتلخص خصائص سيادة الدولة فيما يلي:

1 - شمولية السيادة:

بمعنى إنها تطبق على جميع المواطنين داخل الدولة وعلى جميع من يقيم على إقليمها، بمعنى مواطنين أو أجانب، باستثناء ما يرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل: الدبلوماسيين، وموظفي المنظمات الدولية، ودور السفارات.²⁷

2 - السيادة لا يمكن التنازل عنها:

فالدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها، وإلا فإنها ستفقد ذاتيتها، فالدولة والسيادة مفهومان متلازمان ومتكاملان لا يجوز التصرف فيهما.²⁸

3 - السيادة مطلقة:

بمعنى إنها أعلى صفات الدولة وبالتالي يكون للدولة السلطة على جميع مواطنيها، ولا مكان لسلطة أخرى منافسة أو معارضة، إلا إن هذا الإطلاق الذي جرى عليه الفقه التقليدي في سيادة الدولة المطلقة بدأ يخضع لقيود كثيرة سواء داخلياً أو خارجياً، وذلك بسبب مبدأ سيادة القانون والذي بدأ يسود الدولة الحديثة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سيادة الدولة تتأثر وتتغير بناءً على التطورات التي تحدث على مستوى العلاقات الدولية، إذ أنه من الملاحظ أن هذه الظواهر الجديدة مثل التدخل الدولي، والعولمة، والنظام العالمي الجديد وغيرها، أصبحت تشكل خطراً وعائقاً حقيقياً للسيادة الوطنية.²⁹

4 - ديمومة السيادة:

طالما أن السيادة ذات مفهوم مطلق فلا بد أن تتصف بالتجريد، أي أن تتجاوز واقع الزمان والمكان، ولا شك أن صفتي التجريد والإطلاق يفرضان صفة أخرى للسيادة، وهي أنها دائمة، ويقصد بذلك أنها تتعدى أعمار القائمين عليها من جيل إلى جيل، فهي مجردة من شخص الحاكم أو طبيعة النظام السياسي التي تعمل في نطاقها، وطالما أن الدولة قائمة فالسيادة قائمة والعكس صحيح، والتعبير في الحكومة لا يعني فقدان السيادة، فالحكومات قابلة للتعبير والدولة باقية، وكذلك الأمر في السيادة.³⁰

5 - عدم قابلية سيادة الدولة للتجزئة:

إن مفهوم سيادة الدولة يعتبر غير قابل للتجزئة، بحيث لا يمكن تصور وجود أكثر من سلطة عليها داخل الدولة الواحدة، فهذه السيادة تظل واحدة بغض النظر عن النظام الدستوري والإداري المتبع، أي سواء كانت الدولة موحدة أو اتحادية، أو نظاماً لا مركزياً أو مركزياً إدارياً، وعند مناقشة موضوع تجزئة السيادة يشار إلى

الصلاحيات التي تمنح للمنظمات الدولية ، إذ يذهب معظم الفقهاء إلى أن السيادة لا يمكن تجزئتها، وأن مبدأ عدم التجزئة يرتبط بطبيعة السيادة باعتبارها جزء لا يتجزأ من شخصية الدولة، وبالتالي فإن ما يعتبر توزيعاً للاختصاصات بين الدولة والمنظمات الدولية لا يعد انتهاكاً للسيادة، بل هو تعاقد متبادل يتم برضا الدولة وإرادتها³¹.

6 - السيادة لا تتقادم:

بمعنى أن السيادة لا تسقط بالتقادم، وإن تعطل العمل بها لظرف معين، في الاحتلال مثلاً³².

ثانيا - مظاهر السيادة:

تتمثل مظاهر السيادة في مظهرين هما:

1 - المظهر الداخلي للسيادة:

يتمثل المظهر الداخلي لسيادة الدولة في تمكينها من ممارسة سلطاتها على أقاليمها وولاياتها، وضمان تطبيق أنظمتها على جميع رعاياها، ويتوجب أن تكون السلطة الممارسة من قبل الدولة هي السلطة العليا داخل إقليمها، بحيث لا توجد سلطة أخرى تتفوق عليها أو تناقشها في فرض إرادتها، إضافة إلى أن السيادة الوطنية يجب أن تكون شاملة وغير قابلة للتجزئة، بحيث لا تتعرض لأي تدخل من قبل سلطات أخرى³³.

2 - المظهر الخارجي للسيادة:

يعبر عن قدرة الدولة على التحرر من أي ضغوط خارجية، مما يمكنها من اتخاذ قراراتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل ودون تأثير، بحيث يكون للدولة عند ممارستها لسيادتها الحرية الكاملة في إبرام المعاهدات الدولية، والحق في الانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية، وإقامة العلاقات الدبلوماسية بهدف تجسيد سيادتها الخارجية³⁴.

المبحث الثاني

أليات العولمة وتأثيرها على سيادة الدولة

"استراتيجيات المواجهة ومستقبل السيادة في ظل العولمة".

أصبحت السيادة الوطنية اليوم تواجه تحديات كبيرة ومتعددة الابعاد نتيجة العولمة، إذ تتداخل فيها السياسات الدولية، وتنتشر القيم والثقافات العالمية عبر وسائل الاعلام والتكنولوجيا الحديثة ، كما تتعرض الدول لضغوط تتعلق بنشر الديمقراطية وامثالها لتوصيات المؤسسات الدولية، وتأثير الشركات المتعددة الجنسية، فضلاً عن

التدخلات الإنسانية، وجهود مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي والالتزام بالقواعد والمعايير التي تصفها منظمة التجارة العالمية والتي تؤثر على سياسات الدول الداخلية وحريتها في اتخاذ قراراتها.

فالعولمة إذا تعد ظاهرة محورية تؤثر بالياتها المختلفة على مختلف أبعاد الحياة داخل الدولة، سواء كانت تأثيرات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو أمنية ، بناءا على ذلك يصبح من الضروري أن تعمل الدول على إيجاد استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه التحديات والحفاظ على سياستها في ظل التحولات العالمية.

وبناء على ما تقدم فإن هذا المبحث يسعى إلى دراسة مدى تأثير العولمة على سيادة الدولة من خلال الياتها المختلفة كمطلب أول، وكذلك دراسة استراتيجيات الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة كمطلب ثاني، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول/ انعكاسات أليات العولمة على سيادة الدولة:.

في هذا المطلب سنتولى مناقشة أدوات النظام الدولي الجديد التي تمس السيادة الدولية كفرع أول، وكذلك تحليل آثار العولمة بأبعادها المختلفة على سيادة الدولة كفرع ثاني، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول- أدوات النظام الدولي الجديد التي تمس سيادة الدولة:.

في ظل النظام الدولي الجديد يمكن القول إن سيادة الدولة قد تراجعت وتقلصت بسبب توافر مفاهيم وأدوات جديدة تتمثل في الآتي:

أولاً - الشركات عابرة القارات:

تعتبر هذه الشركات جزء من النظام الاقتصادي العالمي المعاصر حيث تملك هذه الشركات قوى اقتصادية هائلة تفوق معدلات النمو الاقتصادي الداخلي لبعض الدول الصناعية المتقدمة, إذ أنه من المتوقع أن تسيطر نحو 500 إلى 600 شركة من هذه الشركات على أكثر من ثلثي الأصول الثابتة في العالم بحلول منتصف هذا القرن كما أنها تقوم بإنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي، وهذه الشركات تمارس سيطرة مركزية من مقرها الأصلي على جميع فروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، حيث يعتبر المركز الرئيسي للشركة بمثابة الدماغ الذي يوجه استراتيجياتها العالمية³⁵.

ومن ناحية تأثيرها على سيادة الدولة يمكن القول إن هذه الشركات يمكن أن تؤثر من خلال تعزيز نفوذها الاقتصادي على حساب السلطات الوطنية، مما يؤدي إلى تقليص قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة تتعلق بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً - نشر الديمقراطية:

تستخدم بعض الدول المتقدمة مبدأ نشر الديمقراطية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة النامية، أو دول العالم الثالث، ويعتبر هذا التدخل بمثابة تأثير على سيادة هذه الدول، حيث يمكن أن يؤثر على قراراتها الداخلية، وغالباً ما يتم هذا التدخل بالتعاون مع بعض أنظمة الدول النامية التي قد تساهم في تقييد الديمقراطية أو منعها، مما يوفر مبرراً للتدخل من قبل الدول والمنظمات الدولية في الشؤون الداخلية لتلك الدول³⁶.

ثالثاً - احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية:

أصبح الاهتمام بحقوق الانسان والحريات الأساسية جزء لا يتجزأ من النظام الدولي الجديد، حيث تم تبني العديد من الاتفاقيات الدولية وأنشاء المنظمات التي تعني بحماية هذه الحقوق ، ومع تزايد التركيز العالمي على هذه القيم أصبحت تستخدم أحياناً كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فعلى الرغم من أن حماية حقوق الانسان تعد من المبادئ الأساسية التي يسعى المجتمع الدولي لتعزيزها إلا أن هناك مخاوف من استغلال هذه المبادئ لتبرير التدخل في سيادة الدولة واستقلالها³⁷.

رابعاً - مكافحة الإرهاب:

أصبح الإرهاب تستخدمه بعض الدول للتدخل في شؤون الدول الأخرى وضرب سيادتها، خاصة لعدم وجود تعريف دقيق ومتفق عليه للإرهاب، وفي النظام الدولي الجديد كثرت صور التدخل في سيادة الدولة تحت ذريعة الارهاب³⁸.

خامساً - صندوق النقد والبنك الدوليين:

هما منظمتان أمميتان، فالبنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، تأسس في إطار مؤتمر "بريتون وودز"، في عام 1944م، بهدف دعم إعادة أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فالبنك يعمل على تقديم القروض والدعم الفني للدول النامية، خاصة تلك التي تتعرض لظروف اقتصادية صعبة أو تعاني من آثار حروب³⁹.

أما صندوق النقد الدولي هو أيضاً جزء من نظام "بريتون وودز"، ويهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي، تم إنشاؤه في عام 1994م، ويقع مقرة في واشنطن، ويعمل الصندوق على مراقبة الاستقرار النقدي في الدول الأعضاء ، وتقديم المشورة والدعم المالي لضمان استقرار الاقتصاد العالمي⁴⁰.

إن كل من صندوق النقد والبنك الدوليين يعملان كجزء من الجهود الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار في العالم.

هذا وبالرغم من أن المؤسساتان هما منظمتان أمميتان تابعتان للأمم المتحدة، ويضطلعان بدور حيوي في دعم الاقتصاد العالمي، وتعزيز التجارة ما بين الدول، إلا أن هناك انتقادات توجه إليهما بخصوص تبني سياسات

رأسمالية تشجع على السوق الحرة، حيث ترفضان فرض أي قيود على الدول المقترضة للنقد الأجنبي، كما تعارضان الرقابة على الصرف والتدخل الحكومي في السياسات النقدية، وبالتالي يسهم هذا النهج في تمكين حكومات الدول الكبرى من التدخل في الاقتصاد والسياسات الداخلية للدول النامية⁴¹.

سادساً - منظمة التجارة العالمية:

تعد منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تسعى إلى تحقيق حرية التجارة على المستوى العالمي من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات والأفراد ما بين الدول، وقد أنشئت هذه المنظمة في عام 1995م، وهي تمثل تطوراً هاماً في مجال التجارة الدولية، والهدف الأساسي للمنظمة هو تعزيز حرية التجارة على الصعيد العالمي، بينما تتضمن أهدافها الأخرى إنشاء بيئة تجارية منظمة تسهم في تطوير الاقتصاديات المحلية، وفتحها على الاقتصاد العالمي، هذا ويشار إلى أن فكرة إنشاء هذه المنظمة تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث اقترح الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل إنشاء منظمة تهدف إلى تعزيز التجارة العالمية، وعلى الرغم من تأجيل إنشاء المنظمة في ذلك الوقت بسبب الظروف الاقتصادية السائدة إلا أن الهدف النهائي كان دائماً هو تعزيز النفوذ الاقتصادية للولايات المتحدة وبريطانيا، وتركز المنظمة على

تنظيم التجارة الدولية، وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء، كما تعني بجل النزاعات التجارية ما بين الدول الأعضاء وتوفير اليات التواصل بينهما⁴².

ومن صور انتهاك منظمة التجارة العالمية لسيادة الدولة إلزامها الدول التي ترغب في الاستفادة من المزايا التي تقدمها بتغيير نهجها الاقتصادي إلى الرأسمالية، حيث يستوجب الانضمام إلى المنظمة إجراء العديد من المفاوضات، والتي تتمحور أساساً حول تكييف القوانين والقرارات الداخلية للدول مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فالدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة ملزمة بإلغاء أو تعديل قوانينها وقراراتها الغير منسجمة مع مبادئ المنظمة، ومن المعلوم أن وضع القانون يعد عملاً من أعمال السيادة، فإذا كانت الدولة مضغوطة في وضع قوانينها وملزمة بالتقيد بقواعد منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك يدل على المساس بسيادتها، وفي نفس السياق فإن إلزام الدول المنظمة أو الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بإتباع النظام الرأسمالي فيه تأثير على النظام الأيديولوجي للدول، فالصين مثلاً عدلت أكثر من مائتي مادة حين تفاوضها مع منظمة التجارة العالمية، فتحوّلت من دولة اشتراكية إلى دولة رأسمالية تأخذ باقتصاد السوق، كما أن حرية تنقل رؤوس الأموال وحرية الاستثمار اللذان يعتبران من أهم أهداف المنظمة يتطلبان إلغاء الحدود، الجمركية، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية على إقليمها، مما يؤدي إلى طمس الحدود السياسية نفسها، وهذا يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول ويؤثر في سيادتها الوطنية⁴³.

الفرع الثاني - آثار العولمة على سيادة الدولة:

في هذا المطلب سوف نتناول أثار العولمة على السيادة الوطنية من خلال ابعادها السياسية والثقافية والأمنية والاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

أولاً - الاثار السياسية والأمنية للعولمة على سيادة الدولة.

1. الاثار الإيجابية والسلبية للعولمة السياسية على سيادة الدولة.

أ. الاثار الإيجابية للعولمة السياسية:

تبرز أهم الاثار الإيجابية للعولمة السياسية.

فيما يلي⁴⁴:

- إزالة الحواجز الجغرافية والثقافية التي تعيق التفاعل العالمي.
- معالجة القضايا الإنسانية التي تتطلب تعاوناً دولياً يتجاوز الحدود الوطنية.
- تعزيز الفهم المشترك والعمل نحو تحقيق أهداف عالمية موحدة.
- مكافحة الأنشطة غير القانونية التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية.

ب. الاثار السلبية للعولمة السياسية⁴⁵:

- تعزيز الهيمنة السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، حيث يتم فرض النفوذ والتبعية للدول ذات القوة الأكبر على الدول الأخرى.
- صعوبة السيطرة على تدفق المعلومات ووسائل الاعلام التي تديرها الشركات الكبرى، مما يؤدي على تقليص دور الحكومات على إدارة الشؤون الداخلية.
- تقلص دور الحكومات وضعها، نتيجة لتحول العديد من المهام والمسؤوليات إلى المؤسسات العالمية والشركات الكبرى.
- تآكل الحدود الجغرافية واندماج الشؤون المحلية والقومية ضمن المجتمع العالمي، مما يؤدي إلى زوال الحدود التقليدية ما بين الدول.

2. الاثار الإيجابية والسلبية للعولمة الأمنية على سيادة الدولة:

أ. الاثار الإيجابية للعولمة الأمنية:

تتمثل هذه الاثار في الاتي⁴⁶:

- العولمة الأمنية تساهم في تعزيز التعاون ما بين الدول لتبادل المعلومات، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود.

- العولمة تتيح للدول تبادل المعلومات الأمنية والخبرات لمواجهة التطرف والإرهاب بشكل أكثر كفاءة.
- العولمة تعزز من تطوير واستخدام التكنولوجيا في مجال الأمن لمكافحة الجرائم.
- ب. الآثار السلبية للعولمة الأمنية⁴⁷:

- مع تبادل المعلومات الأمنية ما بين الدول على نطاق واسع قد يحدث تراجع في مستوى الخصوصية الفردية.
- العولمة الأمنية تزيد من فرص الهجمات السيبرانية العابرة للحدود، مما يعرض الدول لمخاطر أكبر.

ثانياً - الآثار الاقتصادية والثقافية للعولمة على سيادة الدولة:

1. الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية:

أ. الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي⁴⁸:

- بناء هياكل إنتاجية كبرى: ساهمت العولمة الاقتصادية في تطوير هياكل إنتاجية متقدمة لتعزيز السلع وتقديم الخدمات بكفاءة أعلى.
- الوصول إلى سوق عالمي مفتوح: بفضل العولمة الاقتصادية أصبحت الأسواق العالمية أكثر انفتاحاً، حيث تمت إزالة الحواجز الجمركية وتخفيف القيود، مما أتاح فرصاً أكبر للتبادل التجاري.
- تحرير أسواق التجارة ورأس المال: شجعت العولمة على فتح الأسواق وتشجيع تدفق رؤوس الأموال مما أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.
- زيادة حجم التجارة العالمية: من خلال تعزيز التبادل التجاري بين الدول ساهمت العولمة في تحقيق انتعاش اقتصادي عالمي.
- فتح بوابات التنافس الحر: أدت العولمة إلى تعزيز بيئة تنافسية تحسن وتشجع الابتكار.
- تدفق الاستثمارات الأجنبية: جذبت العولمة الاستثمارات الأجنبية، مما أسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية في الدول المضيفة.

ب. الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على السيادة⁴⁹:

- تعمل العولمة الاقتصادية على ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاد الدول المتقدمة، مما أضعف قدراتها على تحقيق التنمية المستدامة.
- أسهمت العولمة الاقتصادية في تعزيز النظام الرأسمالي، وزيادة سيطرة المؤسسات المالية الكبرى على الأسواق العالمية.

- أدت العولمة الاقتصادية إلى استغلال خيرات العالم كله، وتقديمه إلى الشركات المتحكمة بالاقتصاد، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية.

2. الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة الثقافية على سيادة الدولة.

أ. الآثار الإيجابية للعولمة الثقافية⁵⁰:

- تعزيز التواصل الثقافي بين الشعوب، فقد ساعدت وسائل الاعلام والاتصال الحديثة على تقريب المسافات بين الشعوب، والتعريف بثقافتهم.

- نشر قيم التسامح والتعددية، والانفتاح على الثقافات الأخرى أدى إلى ترسيخ قيم قبول الآخر.

- رفع مستوى الوعي والتعليم من خلال انتشار التعليم الالكتروني وتبادل البرامج الاكاديمية.

- إثراء الابداع والتجديد الثقافي عبر التلاقح الحضاري بين مختلف الأمم.

ب. الآثار السلبية للعولمة الثقافية⁵¹:

- تهديد الهوية الثقافية الوطنية، نتيجة هيمنة الثقافة الغربية على الثقافات المحلية.

- انتشار ثقافة الاستهلاك ، بفرض النموذج الغربي الاستهلاكي على المجتمعات النامية.

- تهميش اللغات المحلية لصالح اللغات العالمية كالإنجليزية.

- إضعاف التنوع الثقافي، إذ ساهمت العولمة في خلق ثقافة عالمية متجانسة على حساب الخصوصيات.

المطلب الثاني: استراتيجيات الدول لمواجهة آثار العولمة على سيادتها

تعد العولمة من الظواهر التي أثرت بشكل كبير على الدول في مختلف المجالات، بما في ذلك سيادتها في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها ومن هنا يجب على الدولة أن تتبنى استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة ، بما في ذلك التفكير في مستقبل سيادة الدولة، وبالتالي فسوف نتناول هذه الاستراتيجيات و مستقبل السيادة وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول/ دور وظيفة الدولة في التعامل مع آثار العولمة:

لقد أثرت العولمة في وظائف الدولة التقليدية وجعلتها أمام تحديات متشابكة اقتصادية وأمنية وسياسية وثقافية ، الامر الذي يستوجب البحث في كيفية اضطلاع الدولة بدورها في مواجهة هذه الآثار والتكيف معها بما يحافظ على مصالحها الوطنية، وسنقوم بالإجابة على هذا التساؤل على النحو التالي:

أولاً - دور وظيفة الدولة في التعامل مع الآثار السلبية للعولمة السياسية:

إن الواقع الذي أفرزته العولمة يفرض على الدولة في المجال السياسي الاضطلاع بالأدوار والوظائف التالية⁵²:

1. تطوير دور الدولة في ظل العولمة , ويشمل هذا الدور جميع الجوانب المتعلقة بتطوير مؤسسات الدولة، بما في ذلك الهيكلية السياسية والإدارية والفكرية لهذه المؤسسات.

2. تحقيق التوازن ما بين السياسة والمجتمع في عصر العولمة، فالمرحلة الحالية تشهد توسعاً ملحوظاً لنطاق المجتمع المدني، في مقابل انحسار نسبي في نطاق السياسة الرسمية، هذا التغير يتطلب تحقيق توازن ما بين الجانبين لضمان تكاملهم وانسجامهم، الأمر الذي يترتب عليه رفع كفاءة وفعالية الإدارة السياسية في المجتمع اتجاه مخاطر العولمة، فعملية التحول الديمقراطي الناجح تتطلب وجود مجتمع قوى وناضج، وهذا لا يتعارض مع ضرورة وجود دولة قوية ومنفتحة وحديثة، بل على العكس التطور الديمقراطي والعولمة تتطلب بيئة تدعم هذا التوازن ما بين المجتمع والدولة.

3. التوازن في العلاقات الدولية في ظل العولمة، فالوظيفة التنظيمية للدولة تتمثل في تنظيم التزاماتها كفاعل دولي بما يتناسب مع قدراتها الذاتية، مما يمكنها من الوفاء بهذه الالتزامات دون ضغوط خارجية، ودون المساس بسيادتها الوطنية، كما يتطلب الأمر تنظيم علاقاتها مع الفاعلين الآخرين على الساحة الدولية، مما يعزز من قدرتها على التفاعل بفاعلية وفهم المتغيرات الناتجة عن تلك العلاقات.

ومن وجهة نظري كباحث أرى أن الدولة بحاجة إلى تعزيز قدراتها في التحليل الاستراتيجي للسياسات العالمية وتأثيرها على الشؤون الداخلية للمحافظة على سيادتها الوطنية، كما أرى أهمية تطوير سياسات مرنة تمكنها من التكيف مع المتغيرات المستمرة في النظام العالمي، أخيراً أرى إن تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية يمكن أن تساهم في بناء ثقة المواطنين وتعزيز الاستقرار السياسي.

ثانياً - آليات الدولة لحماية أمنها من آثار العولمة:

من الوظائف التقليدية للدولة الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي، وقد كان ينظر إليها من قبل فلاسفة السياسة والقانون كمسؤولية مركزية، ويعتبر هذا الواجب من المهام الأساسية التي يجب تنفيذها بكفاءة، وفقاً للعديد من الممارسين والسياسيين⁵³.

ولكن نظراً للتحول الجديد في هذا المجال والذي يتجلى في الثورة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات في الشؤون العسكرية، مما زاد من ضعف الأمن في الدول الغير مستقرة، فالأقمار الصناعية المخصصة للأغراض الأمنية، وأجهزة الحاسوب عالية السرعة، والبرمجيات المتقدمة، توفر إمكانيات كبيرة في جمع المعلومات وتصنيفها ونقلها، مما يؤدي إلى كشف أمني للدول وزيادة حاجتها للتأقلم، هذا يبرز أهمية دور الدولة في التعامل مع

القضايا الأمنية التي فرضتها العولمة، وتتطلب تحديث أساليب الأداء الأمني للدولة على المستويين الداخلي والخارجي⁵⁴.

وفيما يلي أهم الأدوار والوظائف التي يمكن أن تقوم بها الدولة للحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي في ظل العولمة الأمنية، وذلك على النحو التالي⁵⁵:

1. يعد التعرف على أنواع الجرائم التي تهدد الأمن الوطني أحد الجوانب الأساسية في دور الدولة لمواجهة التحديات الأمنية، ففي هذا السياق تبرز الجرائم الاقتصادية مثل غسيل الأموال، والفساد الإداري والتلاعب بالبورصة، كأولويات يتعين على الدول التفاعل معها بفاعلية، إذ أن هذه الجرائم تتطلب وضع مخطط علمي وعملي شامل يتضمن استراتيجيات متكاملة للكشف والوقاية والمعالجة، فالأثر الناتج عن هذه الجرائم قد لا يكون أقل خطورة من التهديدات الخارجية، وبالتالي فإن التعامل معها يتطلب جهداً متعدد الأبعاد، بحيث يشمل مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية، علاوة على ذلك فإن الجرائم المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، وتجارة المخدرات، ودفن النفايات النووية والكيميائية، والجرائم الدولية، تشكل تحديات متزايدة تتطلب تنسيقاً دولياً وتعاوناً مشتركاً.

ويتضح لنا مما سبق أن مجالات الوظيفة الأمنية تتسع وتعمق بشكل غير مسبوق، حيث إن مثل هذه الجرائم تهدد الأمن الوطني للدول من زوايا متعددة، مما يستدعي استراتيجيات متكاملة لمواجهتها.

2. مكافحة التطرف والإرهاب، لا يخفي على أحد إن هذه الظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن الداخلي والسيادة الوطنية للدول، ولعلاج الإرهاب والتطرف يجب على الدولة أن تجمع ما بين الأساليب الأمنية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق أصبح محاربة الفقر ودعم التنمية عاملاً مهماً لتحقيق الأمن والاستقرار.

3. في سياق الأمن الخارجي تبرز قضية التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول تحت ذرائع إنسانية كإحدى التحديات الكبرى، فلقد تحول هذا النمط إلى ما يعرف بالنزعة الإنسانية المسلحة، والتي تتجسد في بعض الجيوش متعددة الجنسيات التي تتدخل تحت شعار حماية حقوق الإنسان في دول مختلفة، هذا وتتمثل الوظيفة الأمنية للدول الوطنية خصوصاً في دول العالم الثالث من خلال التصدي لخطر التدخل الأجنبي، ويتم ذلك من خلال تجنب أي ممارسات قد تفتح الباب أمام هذا التدخل، وذلك يتحقق من خلال الالتزام بتطبيق القانون بموضوعية وشفافية على جميع المواطنين دون تمييز، كما يتطلب الحفاظ على الأمن الداخلي تجنب الدولة النزاعات التي تؤدي إلى حروب أهلية الأمر الذي يستدعي تدخل قوة أجنبية، وبالتالي فإن تعزيز سيادة الدولة يتطلب التزاماً قوياً بتطبيق القانون، وتعزيز العدالة، مما يسهم في حماية الأمن الوطني واستقلال الدولة.

4. يتجلى الدور التقليدي للدولة في الحفاظ على سلامة إقليمها من التهديدات الخارجية، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، وضمان التصدي لأي عنوان خارجي، كما تشمل مسؤوليتها الدفاع عن مصالح مواطنيها في الخارج، ومع ذلك فإن مفهوم الأمن الخارجي قد تطور في عصر العولمة، حيث لم يعد يقتصر على الدفاع العسكري المباشر، فاليوم أصبح اختراق الإقليم الوطني يتم بوسائل تكنولوجية متقدمة مثل الأقمار الصناعية والانترنت، لذا لم يعد تحقيق الأمن الوطني مقتصرًا على الأساليب العسكرية فقط، بل أصبح يشمل استخدام العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة، وهكذا إضيف إلى مدلولات الأمن مفهوم الأمن المعلوماتي الذي بات يعتبر جزءاً سياسياً في استراتيجيات الدول الوطنية في القرن الحادي والعشرين، حيث تظل التكنولوجيا تلعب دوراً بارزاً وأساسياً.

ثالثاً - دور الدولة في التصدي للأثار الاقتصادية للعولمة:

الدولة في ظل العولمة مطالبة بإداء عدة أدوار اقتصادية لمواجهة انفتاح الأسواق وانتقال رؤوس الأموال، والمشكلات الاقتصادية الحديثة، وذلك حتى تظل الدولة حارسة للصالح الوطني بدلاً من أن تكون حارساً لرأس المال العالمي، ومصالح الشركات المتعددة الجنسيات، وهذه الأدوار تتمثل في الآتي⁵⁶:

1 - توفير الظروف الملائمة للمنافسة ومنح الاحتكار، إذ ينبغي على الدولة خلق بيئة تنافسية تعزز من مبدأ الشفافية في المعاملات والمعلومات، من خلال ذلك يمكن للدولة أن تدير التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بشكل يضمن التكيف مع التطورات الحديثة ويحد من ممارسات الفساد.

2 - وضع منظومة من السياسات المالية والنقدية المرنة، فمن الضروري أن تمتلك الدولة سياسات مالية ونقدية قادرة على توجيه النشاط.

رابعاً - دور الدولة في التعامل مع الآثار الثقافية للعولمة :

من الضروري التأكيد على أن العولمة تتمثل تحدياً كبيراً للسيادة الثقافية للدول، حيث يمكن أن تؤثر على الخصوصية الثقافية لهذه الدول، لذلك من المهم أن تسعى الدول جاهدة لتحديث ثقافتها وجعلها أكثر تفاعلاً في ظل العولمة، التي أصبحت تشهد منافسة قوية بين النماذج الثقافية على مستويات القيم والإنتاج والتنظيم، وفي هذا السياق تسعى الدول للحفاظ على ثقافتها وهويتها دون أن تذوب في الثقافات الأخرى، ولن يتحقق النجاح في هذا المسعى إلا إذا قامت الدولة الوطنية بإداء الوظائف الثقافية التالية:⁵⁷

1- من الضروري العمل على دمج الثقافة بالتقنيات الحديثة، بحيث تصبح الثقافة عنصراً جاذباً يمكن التفاعل معه بسهولة في ظل التقدم التكنولوجي.

2 - في الدول التي تضم مجموعات عرقية وثقافية متنوعة، يجب تعزيز التنوع الثقافي كوسيلة لأثراء الثقافة الوطنية، مع العمل على تجنب النزاعات والانقسامات العرقية والثقافية.

3 - يجب على الدول أن تسعى إلى تقليل اعتمادها على الخارج من خلال تطوير منتجات ثقافية محلية، تعكس الهوية الوطنية وتساهم في الحفاظ على الثقافة الوطنية.

4 - يجب على الدول أن تركز على تقرير قيم الحرية والانفتاح والحوار والعدالة داخل مجتمعاتها، حيث إن هذه القيم تعزز من جاذبية الثقافة الوطنية وتساهم في تعزيز الهوية الثقافية في ظل العولمة.

وفي نهاية هذا الفرع نستنتج أن الدول تلعب دوراً حيوياً في التكيف مع تحديات العولمة، من خلال وضع سياسات واستراتيجيات فعالة، هذه السياسات تهدف إلى تحقيق التوازن ما بين الاستفادة من فرص العولمة والحد من مخاطرها ، مما يعزز من قدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها وسياساتها في مختلف المجالات.

الفرع الثاني/ مستقبل سيادة الدولة في ظل العولمة:

لقد اختلف المفكرون في آراءهم حول سيادة الدولة في ظل التطورات الهائلة التي شهدتها المجتمع الدولي، والتي أسهمت بشكل كبير في تقليص أهمية الحدود الجغرافية، ومن بين هذه الرؤى المستقبلية نجد احتمالية استمرار السيادة أو اختفائها، بالإضافة إلى إمكانية الانتقال نحو نظام الحكم العالمي، أو رفض العولمة ، وبناءً عليه سوف نتناول دراسة هذه الآراء على النحو التالي:

أولاً - استمرارية السيادة:

رغم التحديات الكبيرة التي فرضتها العولمة على مفهوم السيادة الوطنية، يرى العديد من الباحثين إن السيادة لم تختفي بل أصبحت نسبية، بمعنى إنها مرنة، وذلك بأن شهدت تحولاً وتكيفاً مع المتغيرات العالمية الراهنة، فالسيادة الوطنية التي تعرف بأنها قدرة الدولة على ممارسة سلطتها ضمن حدودها دون تدخل خارجي لم تتلاشى مع توسع الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية ما بين الدول ، وإنما أصبحت مرنة أكثر، وتعتمد على التكيف مع المتغيرات الدولية⁵⁸

ثانياً - اختفاء السيادة:

تعتبر فكرة تلاشي السيادة واحدة من النظريات البارزة في سياق العولمة، وفقاً لهذه النظرية تتعرض سيادة الدولة الوطنية لتحديات كبيرة، نتيجة لتأثيرات العولمة في مختلف أبعادها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية ، ففي هذا السياق يشار إلى أن الوظيفة التقليدية للدولة قد تتغير لتصبح متمثلة في خدمة المصالح المسيطرة، خاصة من قبل الدول الكبرى التي تلعب دوراً بارزاً في تعزيز هذا التوجه لتحقيق مصالحها على المستوى العالمي⁵⁹.

هذا ويرى أنصار هذا الاتجاه إن العولمة من شأنها أن تؤدي إلى تراجع عام في دور الدولة وانحسار نفوذها، حيث تتخلى شيئاً فشيئاً عن مكانتها لصالح مؤسسات أخرى تتعاظم قوتها، مثل الشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد والبنك الدوليين، والمؤسسات المالية العالمية، فقد أصبح من المتوقع أن تتلاشى بعض أدوار الدولة نظر للصعوبات التي تواجهها الحكومات في ضبط الأنشطة التجارية لهذه الشركات داخل حدودها، فعل سبيل المثال إذا ما عارضت شركة ما سياسة حكومة معينة، فالشركة بإمكانها تهديد الحكومة بالحد من إنتاجها المحلي وزيادة الإنتاج في دول أخرى، أو حتى التأثير على النظام السياسي القائم⁶⁰.

وفي نفس السياق تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات من القفز فوق الحدود التي تفصل ما بين الدول وإزالة الحواجز الجمركية، وانتصرت على كافة القيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات، وسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية والتي هي من أهم مقومات سيادتها الوطنية، فأصبحت هذه الدول اليوم عاجزة عن تطبيق ما كانت تقوم به بالأمر من نفوذ وصلاحيات على أرضها⁶¹.

ثالثاً - الحكومة العالمية:

يرى هذا الاتجاه بأن العولمة ستؤدي إلى إنشاء حكومة عالمية، ويعد هذا الاتجاه من الاتجاهات المثيرة للجدل، فوفقاً لأصحاب هذا الرأي من المتوقع أن يحدث تحول في مفهوم السيادة الوطنية، حيث قد تتخلى الدول عن جزء من سلطاتها لصالح هيئة أو حكومة عالمية تعزز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعتبر العولمة هذه الفكرة جزء من عملية تكوين شامل، حيث يتم تعزيز الترابط والتكامل ما بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة تتجاوز الحدود التقليدية⁶².

رابعاً - رفض العولمة:

ذهب هذا الاتجاه إلى رفض العولمة بالمطلق، والتمسك بسيادة الدولة، وغالباً ما يكون هذا الاتجاه من الصعب تطبيقه عالمياً⁶³.

ونحن نرى أن الاتجاه القائل بمرونة السيادة واستمراريتها هو الأكثر توافقاً مع الواقع الدولي الراهن، نظراً لأن سيادة الدولة أصبحت مقيدة وليست مطلقة، ويظهر هذا التقيد في إلزام الدول باحترام القوانين والمعاهدات الدولية، والقيام بالتزاماتها الدولية، ولهذا فإن السيادة لم تعد بمفهومها التقليدي، بل أصبحت مرنة ومشروطة، وما يؤكد هذا الاتجاه أيضاً أنت سيادة الدولة تعتبر جزءاً أساسياً من النظام الدولي الذي تقوم عليه العلاقات ما بين الدول.

الخاتمة:

في نهاية دراستنا لموضوع العولمة و سيادة الدولة في ظل القانون الدولي العام بتحليل ألياتها وأثارها وسبل مواجهتها , توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات وتتمثل في الاتي:

أولاً - النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن العولمة مفهوم متعدد الأبعاد، يختلف تعريفه ما بين الفقهاء والمختصين ويشمل تأثيرات متنوعة على مستوى الأصعدة.
2. بينت الدراسة أن مفهوم السيادة يحتوي على خصائص متعددة ومظاهر مختلفة تتأثر بالعولمة بطرق متنوعة.
3. أظهرت الدراسة أن العولمة تفرض مجموعة من الآليات والتحديات التي تؤثر على سيادة الدولة، مما يتطلب استراتيجيات فعالة للتكيف معها.
4. أكدت الدراسة على أهمية التكيف الاستراتيجي للدول لمواجهة تحديات العولمة، مع الحفاظ على السيادة الوطنية واستقلالية القرار.

ثانياً - التوصيات:

بناء على النتائج السابقة توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات تتمثل في الآتي:

1. توصي الدراسة بزيادة البحث الأكاديمي لفهم العولمة بمختلف أبعادها وتأثيراتها المتنوعة، بهدف وضع استراتيجيات فعالة لمواجهتها.
2. ضرورة تعزيز الوعي بأهمية السيادة الوطنية في سياق العولمة، من خلال برامج تعليمية وتدريبية للمسؤولين وصناع القرار.
3. يوصى بتطوير استراتيجيات وطنية، توازن ما بين الانفتاح على العولمة والحفاظ على الاستقلال والسيادة، مع التركيز على حماية المصالح الوطنية.
4. تشجيع التعاون ما بين الدول لتبادل الخبرات وفضل الممارسات في مواجهة العولمة مع التأكيد على احترام سيادة الدول.

المراجع

1. أحمد صدقي الدجاني، مفهوم العولمة وقراءة تاريخية للظاهرة، جريدة القدس، 1998م، ص13
2. أحمد فهمي، ماهية العولمة كإحدى المتغيرات العالمية المعاصرة، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022م، ص 103.
3. نواف مصطفى الزبيدي، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد2، 2019م، ص 114 - 115.

4. سمير حمياز، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاجتماعية، رقم 24، الجزائر، 2017م، ص 197.
5. هارت سكات، بدائل الديمقراطية الجديدة لنظام التعطل العالمي، شركة الكتاب العالمية، بيروت، 2003م، ص 169.
6. حسن البزار، عولمة السيادة حال الازمة العربية، المؤسسة العالمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م، ص 27.
7. محمد الحسيني، المجتمع الدولي وحق التدخل، سلسلة المعرفة للجميع، الرباط، 2003م، ص 137، 143.
8. أحمد يوسف، السيادة الوطنية في ظل المتميزات العالمية، قيود متزايدة وتحديات شافاه، المجلة الالكترونية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010م، ص 249.
9. نوفل سمايلي، فاطمة بوطوره، فضيلة بوطوره، العولمة بين الاثار الإيجابية والسلبية لأبعادها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2024م، ص 483.
10. ياسر العويش، مبدأ عدم التدخل والاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه جامعة دمشق، 2001م، ص 153.
11. إياد رشيد محمد الكريم، العولمة وتداعياتها على سيادة الدولة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2014م، ص 97.
12. زفيف طلال خالد، العولمة ومبدأ السيادة في ظل القانون الدولي العام، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية، العدد 40، 2024م، ص 371، 372.
13. أحمد محمد حميد، العولمة والسيادة، مجلة الميثاق العلمية المحكمة، العدد 16، 2023م، ص 71.
14. المرجع نفسه، ص 71 - 72.
15. إياد رشيد محمد الكريم، العولمة وتداعياتها على سيادة الدولة، مرجع سابق، ص 101.
16. رفيف طلال خالد، العولمة ومبدأ السيادة في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 366.
17. لسان العرب، ابن منظور، المجلد الثالث، دار صادر، بيروت، لبنان، 2009م، ص 180.
18. عبد الوهاب كافي، اثر العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ السيادة، إشارة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2006م، ص 17.
19. حلال أمنية، تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة القومية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2007م.

20. إسماعيل كرازدي، العولمة والسيادة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2003م، ص 71.
21. أحمد يوسف، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية : قيود وتحديات شاقة، مرجع سابق، ص 236.
22. مسعد عبدالرحمان زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، 2008م، ص 502، 503.
23. ¹ أحمد اسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2021م، ص 6.
24. جمال بن مرار، تطور مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الجديدة، " دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2008م، ص 25.
25. نواف مصطفى الزيديين، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص 111.
26. أحمد اسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص 6.
27. حمزة بن زاهية، حميدة محمد النذير، مفهوم السيادة في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020م، ص 7.
28. عبدالقادر القادري، القانون الدولي العام، مكتبة المعارف، الرباط، 1984، ص 92.
29. عبدالواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2003م، ص 102.
30. حافظ إبراهيم وآخرون، السيادة والسلطة: الافاق الوطنية والحدود الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص 63.
31. رفيف طلال خالد، العولمة ومبدأ السيادة في ظل القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 374.
32. أحمد اسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص 8.
33. إحميد محمد إحميد، العولمة والسيادة، مرجع سابق، ص 76.
34. أحمد اسحق شنب محمد، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص 7.
35. نواف موسى الزيديين، أثر العولمة على تطور مفهوم السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص 114.
36. ¹ أمين مكي مدني، التدخل والامن الدوليان، حقوق الانسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، المجلة العربية لحقوق الانسان، العدد 10، تونس، 2003م، ص 117.

37. ليلي حلاوة، السيادة: جدلية الدولة والعولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص 196.
38. تامر عبدالغني سباعنه، الدولة والسيادة في ظل العولمة، فلسطين، 2019م، ص 25.
39. أحمد إسحق شنب، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص 15.
40. أمين مكي مدني، التدخل والامن الدوليين، حقوق الانسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي، مرجع سابق، ص 117.
41. تامر عبدالغني سباعنه، الدولة والسيادة في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 26.
42. المرجع نفسه، ص 26 - 27.
43. جنات بن مقورة، آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، الجزائر، 2017م، ص 399 - 400.
44. المرجع نفسه، ص 402 - 403.
45. صلاح الدين محمد المشافية، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي، دراسة حالة العراق نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 2021م، ص 96.
46. السيد أحمد فهمي، ماهية العولمة كأحدى المتغيرات العالمية المعاصرة، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022م، ص 112.
47. محمد الجوهري، العولمة والامن، دار الفكر الغربي، مصر، 2018م، ص 67.
48. علي عبدالله، العولمة والامن الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، 2020، ص 123.
49. السيد أحمد فهمي، ماهية العولمة كأحدى المتغيرات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 115.
50. المرجع نفسه، ص 115.
51. علي الدين هلال، العولمة والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999م، ص 110 - 115.
52. محمد أبوالنصر، العولمة والثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003م، ص 80، 85.
53. عبدالرزاق بحري، دور وظيفة الدولة في ظل العولمة، مجلة صوت القانون، المجلد السادس، العدد 2، 2019م، ص 925 - 926.
54. جمال منصر، الدولة في عصر العولمة: رؤية من المنظار الوظيفي، مجلة الديمقراطية، مقال منشور على الانترنت الموقع: <http://democracy.Ahram.Org.eg/UI/Front/Innerprint.aspx?NewsID=T29>.
55. حمدوش رياض، تحديات الدولة الوطنية في ظل ثورة المعلومات، تكييف ام انكشاف، الملتقي الوطني العلمي، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2009م، منشور على الموقع الالكتروني:

Http: //www. Politics. Dz. Com / threads / mstpb1 – aldul – alutni – Fi – ZL – alyulm – umgtmy – alurylummat – xhal – algzar. 3096.

56. عبدالرزاق بحري، دور وظيفة الدولة في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 927 – 928.
57. جمال منصر، دور الدولة في عصر العولمة، رؤية من المنظار الوظيفي، موقع الكتروني، مرجع سابق.
58. المرجع نفسه .
59. صلاح الدين محمد المشاقية، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي، دراسة حالة نموذجاً، مرجع سابق، ص 98.
60. أحمد إسحاق شنب، سيادة الدولة في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، ص 18.
61. المرجع نفسه، ص 18.
62. ميلود العطري، العولمة وإشكالية سيادة الدولة، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 66.
63. محمد علي الفراء، العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، العدد 4، 2004م، ص 80.
64. ميلود العطري، العولمة وإشكالية سيادة الدولة، مرجع سابق، ص 68.
65. تامر عبدالغني سباعنة، الدولة والسيادة في ظل العولمة، مرجع سابق ، ص 31.
